كلمة العدد

بسْم اللَّهِ الرَّحْمن الرَّحِيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام القضاة والمفتين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فهذه هي المرة الثانية التي تطلب دار الإفتاء المصرية الموقَّرة من شخصي الضعيف تقديمَ أحد أعداد مجلتها العلمية المُحكَّمة. وعندما استعرضتُ محتوى هذا العدد من تلك المجلة الرائدة، وجدت موضوعاته -في مُجمَلها- قد جمعَتْ بين العُمق العلمي وبين الأصالة في الأسس والقواعد، والمعاصرة في القضايا التي تصدَّتْ لها بحوث هذا العدد، والابتكار في المعالجة، ومقترحات الحلول العَمَلية في نظر الباحثين.

فمن موضوعات هذا العدد ما تصدَّى لأحد عناصر الاستدلال الأصولي من النصوص الشرعية المتمثِّلة في القرآن الكريم والسنة النبوية، مع عرض نماذج تطبيقية من الأحكام الفقهية التي تكثُر وتتجدَّد حاجة الناس لها في كل زمان ومكان.

ومن موضوعات العدد ما تناول بعضَ الجرائم التي عُرفت في القديم، ثم تطوَّرت تطورًا مذهلًا في عصرنا الحاضر في جميع بقاع العالم، وبعض مؤسسات العلم الأكاديمية، وتلك الجرائم هي: السطو والتعدي على نتاج العقول الفكري بأشكاله المتعددة والابتكارات القولية والعملية. وكشَفَ البحثُ بعضَ طرقِ التعدي على هذا النتاج المعروف "بالملكية الفكرية" ولا سيما في وجود التقنية الحديثة والمتطورة

التـي ضاعفت مـن أخطار هـذه اللصوصيـة في مجالات السِّـلْم والحـرب، وعلى كل المجتمعات والدول، وذلك مما يحثُّ المجتمعَ الدوليَّ على التعاون القوي في مقاومة هذه النوعية من الجرائم، وقد جاء تناول هذا الموضوع جامعًا بين قواعد الفقه الشرعي وبيـن الأنظمة التنفيذية في إحدى الدول العربية، كما جمع الباحثُ بين كشـفِ وسـائل وطرق التلصص وبين ما رآه من خطوات فاعلة في مقاومتها ودفع أضرارها.

ومن أبحاث هذا العدد أيضًا ما يتناول بُعدًا آخر بالغَ الأهمية لما يتعلق به من حاجات المجتمعات والدول عمومًا، وهو الدراسـة المقارنة بين أنظمة الفقه الإسلامي وبين ما يُقابِلها من القانون الوضعي، وبذلك يُلبِّي هذا البحثُ حاجةً أساسية لكلِّ مَن بيده ميزان العدالة، شرعًا وقانونًا، وقضاءً وإفتاءً.

وختامًا أدعو للإخوة والأبناء القائمين على إعداد وإخراج تلك المجلة الرائدة بكل توفيقٍ وسدادٍ، تحت رعاية وتوجيه فضيلة مفتي الجمهورية الأستاذ الدكتور/ شوقي علام، حفظه الله.

أ د/ أحمد معبد عبد الكريم

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف